التنمية والتعايش

دراسة سوسيو– تنموية– للتعايش الثقافي كقوة محركة للتنمية البشرية.

أ.وهيبة بوربعين و د.عبد الله بن معمر

جامعة تلمسان

مقدمة:

التعايش الثقافي قوة محركة للتنمية البشرية، وسيلة لحياة إنسانية كريمة ،ركيزة صلبة لتعزيز التنمية البشرية، ضرورة ملحة للإستعمال الإبداعي لعالم يعيش ثورة علمية معرفية وإعلامية وتطورا هائلا في تقنية المعلومات والاتصالات بشكل خاص في بلوغ الاحترام والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك بين دول جهود التنمية نفسها كأساس متين للتمكين الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء السلام، لذلك لابد من إعتبار جهود الإنعاش الإنمائي المبكر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق بناء السلام والإستقرار ووسيلة لتعميم مبادئ الحكم الراشد وممارسته ضمن القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، واعتبار هذا الأخير النهج الفعال لتحقيق التنمية البشرية، وشرطا أساسيا لتمكين الدولة وبناء السلام المستدام.

1– في مفهوم التعايش الثقافي وضوابطه:

التعايش ضرب من التعاون المشترك الذي يقوم على أساس الثقة والإحترام المتبادلين، بطواعية واختيار والذي يهدف إلى تحقيق أهداف يتفق عليها الطرفان أو الأطراف التي ترغب في تقبل بعضها[1]، إن التعايش قائم على تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الآخر ضمن

ضوابط الشرع دون ترك فسحة ليؤثر طرف ما على ثقافة المسلم الصحيحة وذلك من منطلق قوله تعالى:**{ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا}**[2].

أما ثقافة التعايش فهي روح جماعية تشيع في المجتمع بحيث يكون الغالب على أفراده قبول الآخرين المختلفين والتعايش[3] معهم داخل حيز مكاني وزماني واحد متقارب.

إن تعايش الثقافات هو تجسيد عملي نوعي للتعايش وثقافته على أرض الواقع اجتماعيا وتشريعيا وتنظيميا، بحيث يوفر للآخرين المختلفين كل الضمانات القانونية والمادية والمعنوية للعيش العادي دون مشقة أو عناء ووفق خصوصياتهم المتعددة.

1–1–التأسيس النظري لثقافة التعايش:

أسس الإسلام ثقافة إنسانية تدعو إلى تعايش بني الإنسان رغم اختلافهم، وتجد للتعددية مرجعيتها من القرآن والسنة النبوية[4]، حيث تم التأكيد على اختلاف أجناس ولغات الناس ومنازعهم ومداركهم وحريتهم في التدين والإعتقاد، وتداولهم على مراكز العلم والقرار، وغيرها من مظاهر التعدد والتنوع والتداول الفكري وقد نص القران الكريم والسنة النبوية على وحدة الأصل الإنساني، مع الإقرار بمبدأ الاختلاف والتنوع البشري في شتى المجالات وترتب عن ذلك ضرورة التفاهم والتعارف بين الناس وهو ما يقتضي الحوار بين المختلفين وتجنب الصدام والصراع، وإحلال التنافس والتدافع الحضاريين كآليات ضرورية للصلاح والإصلاح ودفع الفساد عن الكون والنوع البشري، وجعل حالة السلم هي الأصل[5] وحالة الحرب هي الاستثناء.

إن المحافظة على ثقافة التنوع الثقافي تحافظ وتعرفنا على هويتنا مع الأخر فعندما تكون العلاقات ايجابية فان ذلك سوف يعزز الكرامة والحرية والاستقلال.

إن التعايش واحد من أهم المفاهيم الأساسية في تاريخ الثقافة الغربية والفلسفة الحديثة خصوصا، هو أن الشرعية الفعلية للوجود المفترض من صفاتها المحددة موجودة فقط عندما تعترف بها ذاتية أخرى،ووفقا لهيغل فان جوهر فكره قائم على مصطلح "وجود" وهو في الأساس "تعايش" فالمطلوب منا هو الاعتراف المتبادل كشرط ضروري لأجل الحرية والاستقلال.

1–2–ضوابط التعايش الثقافي:

إن التعايش الثقافي لا يعني بآية حال من الأحوال تمييع المواقف[6] وخلط الأوراق، ومزج العقائد وتذويبها وصبها في قالب واحد حتى وان زعموا انه قالب إنساني في الصميم، ذلك أن أصحاب العقائد السليمة لا يقبلون هذا الخلط المريب الغامض.

إن التعايش الذي يسلب المسلم هويته ويجعل توازنه يختل وكيانه يهتز هو ليس بتعايش إنما هو غش واحتيال وتضليل، أما إذا كان التعايش بان يحتفظ كل طرف بدينه كاملا غير منقوص ويتشبث بمكونات هويته وافرة كان هو عين القصد وجوهر التعامل الذي يسعى المسلم إلى إقامته مع غير المسلمين .

إن التعايش بين المسلمين ينبغي أن ينطلق من الثقة والاحترام المتبادلين ،ومن الرغبة في التعاون لخير الإنسانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك وفيما يمس حياة الإنسان من قريب.

1–3–التنوع الثقافي:

التمايز الثقافي أساس التفاعل والتعايش بين الأمم والشعوب وشرط للتفاعل الثقافي، فالتفاعل لا يلغي التمايز، ولا يمكن للمرء أن ينكر وجود قواسم مشتركة بين الحضارات، فالاختلاف الثقافي هو الذي يعمق الرؤى الحضارية الذاتية ويؤسس لقيم الحوار مع الأخر والتفاعل[7].

إن الحوار وسيلة حضارية متقدمة،هدفه الالتقاء والتعايش مع احترام الخصوصيات، ولم يكن هدفه القضاء على نقاط الاختلاف أو التطابق المطلق :فلا وحدة للعالم إلا باختلاف الهويات والتنوع ،ولا تنوع إلا بوحدة العالم[8] فلا يمكن للثقافات أن تتوحد وتنصهر في هوية واحدة أو ثقافة واحدة فلا أصالة إلا بجوهر الاختلاف الثقافي، كما أن المعاصرة لا تتحقق في السياق التاريخي والاجتماعي إلا بالتحرر من وهم المطابقة[9].

ونجد بشهادة التاريخ الحضاري أن التنوع الثقافي كان سببا في ازدهار الحضارة الإنسانية والأمثلة عن ذلك كثيرة سواء بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية مع الحضارات اليونانية والهندية والفارسية، ونتج عن هذا التفاعل مزيج شكل جوهر الحضارة العربية الإسلامية، وكذلك تفاعلت الحضارات اليونانية (الغربية) مع حضارات الشرق القديم، وكذلك الحال مع الحضارة الأوروبية الحديثة التي تفاعلت مع الشرق ونهلت من منابع العلم والمعرفة فكانت لها حضارتها التي تمتلك خصوصية متأثرة بالبيئة، فهذا النوع من التفاعل الحضاري الذي اتخذ موقفا وسطا بين موقفين متطرفين أي الانطلاق أو الذوبان أو التبعية[10] يعبر عن أهمية التنوع والاختلاف الثقافي بين الأمم، ويؤكد أن التنوع الثقافي لم ولن يكون سببا للنزاع والصدام بين الدول، ولكن يمكن استخدامه **"لتأجيج"** نزاعا محتوما لأسباب ثقافية بل اقتصادية في معظم الأحيان[11]. فالعالمية هي الأخذ والعطاء بتأسيس حوار عالمي قائم على التواصل المستمر لان الانعزال والتقوقع والانغلاق على الذات من ابرز عوائق الحوار وفي المقابل فان الاستعلاء الثقافي يشكل حاجزا أمام عملية الحوار[12].

2-التعايش الثقافي والتنمية البشرية –أية علاقة-

2-1 مفهوم التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها: **"عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت"**[13].

ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية:

1–أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية.

2–أن يكتسبوا المعرفة.

3–أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع والاحترام الذاتي الشخصي، وبحقوق الإنسان المكفولة، وبالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع .

تركز التنمية البشرية على فكرة **"الإنصاف بين الأجيال"**[14] بحيث تتعدى فكرة الإنصاف مفهومها الضيق المرتكز على الدخل إلى عملية المساواة وتعزيز خيارات الناس التي تهدف إليها التنمية البشرية بان تكون لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على السواء دون التضحية بقدرات وفرص احدها في سبيل الأخر، فالإنصاف المطلوب هو الإنصاف داخل الجيل الواحد و فيما بين الأجيال .

إن التحليل النهائي للتنمية البشرية :

1- **تنمية الناس**: أي بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية.

2- **من أجل الناس**: أي مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس.

من قبل الناس: أي تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.[15]

2-2- التعايش السلمي أساس التنمية :

مما لاشك فيه أن النزاعات المسلحة،سواء أكانت دولية أم غير دولية[16] تعد من العوائق الكبرى التي تحول دون تحقيق أي تقدم وتطور تنموي تطمح إليه الدولة، فالتنمية تحتاج والى ظروف أمنة وسليمة للنهوض بالمجتمعات، وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين التنمية والسلام، ففي حين يرى البعض إن السلام هو أساس التنمية، يشدد البعض الأخر على أن التنمية تأتي مكملة لمشروع بناء السلام، وبناء على ذلك لا يمكن للتنمية البشرية[17]، تتحقق بسهولة في المجتمعات التي تحتل فيها الشواغل العسكرية مركز الصدارة، فالمجتمعات التي تخصص جزءا كبيرا من جهدها الاقتصادي للإنتاج العسكري تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنمية ،فغياب السلام غالبا ما يدفع المجتمع إلى تخصيص نسبة من ميزانيتها للإنفاق العسكري اكبر من تلك التي تخصصها لاحتياجات التنمية في مجالات الصحة والتعليم، خاصة وان الاستعداد للحرب يستهلك مواد ضخمة للغاية ويعيق تنمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ورغم أن الأنشطة الإنمائية تعطي أفضل نتائجها في ظروف السلم، غير أن أهميتها

تتخطى حدود التطور والتقدم الاجتماعي لتشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان المترابطة وغير القابلة للتجزئة .

2-3 التنمية كحق إنساني :

إن التنمية تتضمن تحولا هيكليا في الاقتصاد يضم جوانب اجتماعية وسياسية إلى جانب العناصر الاقتصادية وهي تعبير عن جهد قصدي توجهه الدولة عن طريق وضع برامج وخطط إستراتيجية تفصيلية كفيلة بالتحول المطلوب من دون أن تتخلى عن دورها الأساسي في هذه العملية، على عكس النمو الاقتصادي الذي لا يتحقق إلا بصورة عفوية وتلقائية[18].

وقد ساهمت الأمم المتحدة في تأصيل العلاقة بين السلام والتنمية عبر تكريس هذه الأخيرة **كحق أساسي غير قابل للتصرف**[19] على قدم المساواة مع حقوق الإنسان ليشمل الظروف المادية التي تحد من إمكانات غالبية البشر من المساهمة والانتفاع بثمار تنمية مجتمعاتها وعبر تأكيدها على مبدأ السلم والأمن الدوليين اللذان يشكلان عنصران أساسيان لأعمال الحق في التنمية.

كما عمقت الأمم المتحدة هذه العلاقة بين السلام والتنمية في تقاريرها السنوية، انطلاقا من تحديد الأسباب الجوهرية الكامنة وراء اندلاع أعمال العنف مشددة على أهمية إحقاق السلام لحماية الإنسان استجابة لفطرته في البحث عن الأمن وغريزته في طلب حفظ الذات وصون حقوقه التي تتعرض حتما للانتهاك في حالات العنف والنزاع المسلح ،ولتحرير الموارد البشرية والمادية من الاستهلاك لصالح النزاع وتوجيهها لحل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية والتقدم وتطوير القدرة على الإبداع الحضاري والذي لا يتحقق على النحو الأمثل[22] إلا في ظل السلم والأمن.

وبدورها تضيف التنمية عوامل ايجابية على مشروع بناء السلام خلال مرحلة ما بعد النزاع من خلال ما تنطوي عليه من أبعاد تشمل مختلف المجالات التي تقوم على أساسها حياة الإنسان وازدهاره.

2-4-التعايش الثقافي و التنمية البشرية:

إن التعايش الثقافي جزء لا يتجزأ من حياة الناس فهو تعبير عن إنسانيتهم بكل ما تحمله الكلمة من معنى فعبرها تكرس أنماط التفكير وتؤسس الرؤى والإتجاهات في مختلف المستويات الحياتية للإنسان، وبالتالي فأي مساس بهذا المكون الأساسي في حياة الإنسان هو مساس بشكل أوبآخر بهذا الجزء الأصيل المرتبط بإنسانيته، وانطلاقا من هذا التصور فإننا نعتبر أن من حق كل إنسان أن يعبر عن هذا الثراء الإنساني والغنى الثقافي دون أن يشعر في لحظة من اللحظات أن كيانه مهدد أو يجد نفسه محاصرا عبر مجموعة من السياجات المعيقة للممارسة الحرة لأي كيان ثقافي دون جبر أو إكراه، وهو تصور نابع من أن أي تنمية لا تراعي في حسبانها البعد الثقافي للإنسان، هي تنمية بتراء لا تستطيع أن تبلغ مبلغ الناس، ولا أن تحقق أية من مطالبهم السياسية[20] والإقتصادية والإجتماعية، إذ البعد الثقافي في المقاربة التنموية ركيزة أساسية تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم وممارسة مواهبهم وطموحاتهم دون الإحساس بالتضييق والإكراه، فنخرج بالتنمية البشرية من المقاربات الأحادية رغم أهميتها إلى عالم رحب تصبح فيه التنمية عملية توسيع الخيارات بما فيها الحريات الثقافية، ويصبح البعد الثقافي بعدا ايجابيا وعاملا رئيسيا في النهوض بالأمم بدل تأخرها وتخلفها.

إن الناظر إلى أحداث عالمنا المعاصر يرى أنها أحداث يتركز البعد الثقافي بشكل كبير في إدارة مجرياتها، إذ الإقصاء الثقافي وعدم احترام الجانب الإنساني في تركيبة الإنسان الثقافية لا يمكن أن ينتج إلا نوعا من الحقد الدفين والعداء المضمر لثقافة الأخر المحتكرة

أو غير المراعية للخصوصيات الثقافية للشعوب والأقليات، ومن هذا المنظور فان أي مقاربة لا تراعي التعايش الثقافي هي مقاربة فاشلة بالضرورة إذ أن مآلها أجلا أم عاجلا الإندثار والموت البطيء، لأنها تحمل بوادر موتها من خلال احتضانها بشكل من الأشكال لأسباب العنف وعدم الاستقرار واستحالة العيش المشترك.

إن قضية السلام قضية محورية في عملية التنمية البشرية[21] إذ لا يمكن الحديث عن التنمية دون هذا العامل الأساسي،فالتنمية تحتاج إلى مناخ من الاستقرار والأمن من اجل تعبئة الموارد لتحقيق التنمية، ومن هذا المنطلق كانت جهود الأمم المتحدة تنصب حول حفظ السلام العالمي الذي يضمن جوا ملائما لمسيرات تنموية في بقاع الأرض غير أن تحقيق هذا المبتغى ظل رهين مجموعة من الاعتبارات لعل من أهمها "**صيانة الحريات الثقافية**" فأي تصور يريد قمع الحريات وقولبة الإنسان في قالب واحد دون احترام عوامل اللغة والعرق والدين يكون مآله الفشل والتنازع في تحقيق التنمية .فالتنمية البشرية تتطلب إلى جانب تحقيق الشروط الأساسية لإنسانية الإنسان –الإعتراف بحرية الناس الثقافية وحقهم في انتمائهم الديني، وتضع حدا كبيرا لكثير من الإضطرابات السياسية التي تتسبب في خلخلة السلم الاجتماعي، وعرقلة عملية التنمية البشرية.

من جهة أخرى فانه لا يمكن أن نتحدث عن مناخ ملائم وجو من الاستقرار السلمي إلا في ظل إقرار حقيقي بحق كل إنسان[22] أن يعبر عن مكونات ثقافته والغنى في تركيبته الثقافية دون ضرر أوإضرار وهو أمر لا تكفي فيه النيات الحسنة، وإنما هي نظرة متكاملة لهذا المشروع المجتمعي والإنساني عبر نشر القيم الديمقراطية والتشاركية

لإدارة الشأن العام وعبر منظومة تشريعية تحفظ لهذا المعنى الثقافي وجوده واستمراره من اجل خلق جو إنساني ينعم فيه الإنسان بالحياة الكريمة على جميع المستويات كما ينبغي محاربة "الإقصاء الثقافي" الذي لم يأت لشعوب العالم إلا بالمشاكل المتتالية والصراعات الجماعية، وتعويضها بالتنوع الثقافي قولا وفعلا، لان الإقرار بالتعايش الثقافي ضرورة أنية يفرضها الواقع المتعدد لشعوب العالم، ولهذا فمن الطبيعي أن يكون لهذا الغنى الثقافي الحق في أن يمارس حريته في اختيار دينه آو لغته أو تراثه دون جبر أوإكراه.

إن الجو الذي لا يراعي خصوصيات التعايش الثقافي هو جو ملغوم سرعان ما ينقلب سلبا على المسيرات التنموية، فالمجتمع الذي يؤمن بالتنوع الثقافي وحق الإنسان في ممارسته بشكل طبيعي هو وحده الذي يضمن الجو السلمي والتعايش المشترك[23]، بعيدا عن الروح العدائية والإنتقامية، وهو الكفيل أيضا بالقضاء على أسباب الاضطرابات والتوترات الذي يؤدي إلى خلخلة النظم الاجتماعية وزعزعة السلم الذي يعوق التنمية البشرية المنشودة.

إن التنمية البشرية[24] عملية لا تتحقق إلا إذا قامت على إرادة المجتمع يملك وعيا عميقا بشخصيته التاريخية فهي مؤسسة نابعة من الداخل ومدفوعة ومسيرة من قبل مجموع القوى الحيوية للأمة ولذا فإنها يجب أن تتضمن كل أبعاد الحياة الاجتماعية وطاقات الأمة التي ينضوي فيها كل فرد وكل فئة وكل طبقة اجتماعية بحيث يكون هؤلاء كلهم مدعوون إلى المساهمة في الجهود العامة و اقتسام ثمراتها، ولما كانت القيم الثقافية من عناصر التعايش الحضاري تشمل كل مظاهر الحياة ومستوياتها وتجسد التعبير عن القيم السامية للفرد والمجتمع وعن فهمهم للحياة فإنها هي التي تقود التنمية البشرية و تضفي عليها سمتها الإنسانية.

وقد بدأ علماء الإجتماع في الثمانينات من القرن الماضي يتجهون أكثر فأكثر إلى العوامل الثقافية في تفسير عمليات التحديث والتنمية وما يجري في المجتمعات، ونجد من بينهم عالم الإجتماع الألماني **"ماكس فيبر"**(1864–1920)كان أول من أبرز الصلة بين القيم الثقافية والتنمية البشرية في كتابه "**الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية**"[25] وفسر صعود الرأسمالية بأنها ظاهرة ثقافية في جوهرها لها جذورها العميقة في الدين ،وكان على العالم الانتظار حتى عام 1985 حين اصدر "**لورنس هاريزون**" وهو موظف في برنامج الأمم المتحدة الأمريكية اللاتينية عن مركز **هارفارد** للشؤون الدولية وحاول فيه إثبات أن الثقافة في الغالبية العظمى من بلاد أمريكا اللاتينية كانت العقبة الأولى والأساس للتطور .

وفي صيف 1998 قررت أكاديمية هارفارد لدراسات الدولة الإقليمية استكشاف الحلقة التي تربط بين الثقافة والسياسة وبين التطور الاقتصادي والاجتماعي، وعقدت ندوة عن "**عناصر التعايش الثقافي والتقدم البشري**" في الأكاديمية للفنون والآداب والعلوم في كامبردج خلال فترة **أبريل– نيسان** 1999 شارك فيها جمهور متميز من الباحثين المثقفين، وقد أجمع الباحثون على **العلاقة الوثيقة بين التعايش الثقافي والتنمية البشرية** وأن ثقافات الأمم المتخلفة هي السبب في تخلفها.

ويرى بعض الأونثروبولوجيين أن كل ثقافة إنما تحدد أهدافها وأخلاقها من داخلها وهو ما يتعذر تقييمه في ضوء أهداف وأخلاق ثقافات أخرى وأنها بحكم تعريفها بنية متناسقة وعامل تكيف وأنها إقحام من خارجها تترتب عنه مظاهر صراع و معاناة وتخلف.

إن أهم الأسباب في فشل المشاريع التنموية في معظم البلاد ما كانوا على وعي بأن التصدي لموضوع الثقافة يمس أعصاب شديدة الحساسية هي الأعصاب القومية والعرقية والتقدير الشخصي للذات.

إن مفهوم التنمية البشرية لا يجوز أن يبقى قاصرا على محاولة اللحاق اقتصاديا أو تقنيا بالدول الأكثر تقدما ،بقدر ما يجب أن يهتم بالكشف عن قدرات الشعوب وإمكان إستغلال هذه القدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وهو ما يعني ضرورة معرفة ثقافات هاته الشعوب ودراستها لفهمها والإسترشاد بها، كما أن الإلتفات إلى هاته الثقافات لا يعني فقط معرفة مدى تقبلها للمشروعات المقترحة، وإنما يقتضي في الوقت نفسه "**معرفة الهوية الثقافية للمجتمع**" لأن هذه الهوية تختلف من حضارة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر في الحضارة الواحدة ،فالخصوصيات الثقافية تؤثر بشكل كبير ومهم في قبول مشروعات التنمية أو رفضها، ولعل من أبرز الأمثلة التي أوردها عالم الاجتماع "**ماكس فيبر**" دليلا على العلاقة بين القيم الثقافية والتنمية البشرية ما ذكره في كتابه "**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**"[26] عندما قال أن البروتستانتية ثورة دينية غيرت في المفهومات والقيم الثقافية وهو ما عزز صعود الرأسمالية الحديثة، ويعني بذلك الرأسمالية الصناعية التي عرفها وطنه ألمانيا وقال: **"إن البروستانتية حققت هذا ليس عن طريق إلغاء تلك الجوانب التي أعاقت في العقيدة الرومانية ولا عن طريق تشجيع سبل انجاز الثروات وتراكمها بل حددت وأقرت أخلاقا للسلوك اليومي أفضت إلى النجاح الاقتصادي"**، وأضاف فيبر أن البروستانتية فعلت هذا عن طريق التأكيد على مسؤولية الإنسان وحرية اختياره لأفعاله، ويمكن أن نشير من خلال ذلك إلى ما حدث في إيران بعد الثورة الإنسانية من تطور وتنمية، إذ استطاعت إيران في

ثلاثين عاما أن تصبح من الدول المتقدمة صناعيا وتقنيا وعسكريا واقتصاديا بعد أن كانت من الدول المتخلفة في عصر الشاه على الرغم من حربها مع العراق طيلة ثماني سنوات.

ولعل المثال التركي أبرز النماذج الناجحة على ما حققه من إرتباط التعايش الثقافي بالتنمية البشرية، فقد استطاعت الحكومة التركية توحيد العلاقة بين الثقافة والسياسة، وهذا ما أعاد الثقة إلى الأمة التركية بعد أن فقدتها طوال عقود طويلة بدأت في بداية القرن العشرين تأسيسا على ما ذكرناه في النقطة السابقة، تبين أن توجه القيادة الجديدة نحو تنمية البلاد من باب الإقتصاد مع عدم إهمال بقية الجوانب. فمنذ تولي العدالة والتنمية زمام السلطة في البلاد سعت إلى النهوض بتركيا إقتصاديا حتى تصبح في مصاف الدول ذات الإقتصاد القوي على مستوى العالم.

وبالسياسة الحكيمة والجهد المتواصل استطاعت الحكومة التركية أن تضع اقتصادها في المرتبة السادسة عشرة بين الدول ذات الإقتصاد الأقوى على مستوى العالم في غضون ثماني سنوات. كما ضاعفت دخل الفرد التركي ثلاث مرات ليتجاوز 10000 دولار سنويا.وقد أوردت دراسة أعدت عن النهضة الإقتصادية التركية لمؤتمر العلاقات التركية اليمنية عددا من الإنجازات الإقتصادية لحكومة العدالة والتنمية منذ تسلمها السلطة عام[27] 2001 وحتى 2008 كالآتي:

1-إحتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الإقتصادي.

2- تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا فقد كان في عام 2002م يقدر بمبلغ 3500$ دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد عام 2008م إلى 10500 $دولار أمريكي.

3-تضاعف حجم الإنتاج أربع مرات خلال ست سنوات؛ حيث بلغ حجم الإنتاج في عام 2002م 180مليار دولار) لكنه قفز في عام 2008م إلى 740 مليار دولار.

4-استطاعت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أن تسجل نموا جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو مقداره 11.5%كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام 2002م وحتى عام 2008م في حدود 6% وهذا معدل نمو رائع رغم حدوث الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ عام 2006م التي قادت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

5-تظهر الخطط التنموية الإقتصادية لتركيا بتطلعها إلى تحقيق صادرات تصل إلى 500 مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضا إلى مقدار 500 مليار دولار، كما تخطط تركيا لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى إقتصاديا على مستوى العالم.

6-تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

7-الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز، والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات.

هناك عاملان آخران لا نستطيع أن نتجاهل دورهما في نجاح النموذج التركي، الأول يتمثل في تطبيق نظام احترام الحريات الثقافية، الذي ساعد على نمو دور المجتمع الأهلي وعلى إنضاج خبرات المشتغلين بالعمل التنموي، وأتاح الفرصة للإنصاف بين الأجيال. وكان الإلتزام بمبادئ التعايش الثقافي دور في جعل إرادة الشعب هي المرجعية الأهم في صناعة ذلك القرار وحمايته.

أما العامل الآخر فهو وضوح الرؤية الإستراتيجية لدى النخبة الحاكمة .وعلى كل الأحوال فإن التجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع تستحق التأمل والدراسة، لاسيما أنها حققت الكثير من الإنجازات الباهرة في فترة قصيرة جدا.

3-التنمية البشرية في بناء الفكر الحضاري

3-1-علاقة التنمية البشرية بالفكر الحضاري:

تعتبر علاقة الفكر البشري بالتنمية من المسائل التي ربطت الإنسان بالتطور عبر التاريخ.وهي في ترابطها تختلف مفهوما وممارسة من مرحلة تاريخية لأخرى، فهي علاقة قوة وسيطرة على الموارد بمشروعية فكر البقاء، وهي علاقة علمية وبحث علمي بمشروعية فكر الحاجة، وهي علاقة الإندماج في الدولة بمشروعية فكر الوطنية، وهي الإنخراط في الحداثة بتطوراتها العالمية سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا بمشروعية العولمة.

وهذه العلاقة بين الفكر الحضاري والتنمية في تطوراتها تلك، هي التي ولّدت الصراعات البشرية والسباق نحو التسلح والسيطرة ،وإن أخذت أشكالا مختلفة في التصريحات القيادية لبعض الدول المهيمنة التي تصورها كتبشير بالحرية ونشر للديمقراطية .....الخ. والتنمية في علاقتها تلك بالفكر الحضاري تأخذ أبعادا مختلفة ولكنها ترتبط في ما بينها في تقاطع لابد منه. ويعتبر هذا التقاطع هو البعد/ الغاية، وهذه الأبعاد هي:

3-1-1-البعد الاقتصادي:

لا يختلف اثنان على أنه لا يمكن أن ننمي أية منطقة جغرافية في العالم في غياب إقتصاد قوي يستمد مشروعية وضرورة وجوده من قوة الحاجة إليه، فلا تنمية بدون إقتصاد، ولا إقتصاد بدون تنمية، ولا هذا ولا ذاك بدون عقل بشري فعال، كما أن المقصود بالتنمية الإقتصادية ليس المعنى الكمي فحسب بل الكيفي أيضا، مع مواكبة

ذلك لتطور المجتمع. وللفكر الحضاري بالتنمية الإقتصادية علاقة تلازم، تتوزع عبر ثلاث مجالات: مجال التكوين ويبحث طرق إنشاء اقتصاد وما يتعلق به من أدوات وآليات و مواد.

– مجال التطور ويعمل فيه على المحافظة على الإقتصاد وعلى التوازن بينه وبين الأرضية التي يترعرع فيها، وعلى حمايته في سيرورته للعملية التي تصب في كل قنوات المحيط.

–مجال التوظيف حيث تختار قنوات التصريف بدقة عالية.

هكذا وفي جميع الحضارات الإنسانية يعتبر الفكر والمعرفة البشرية من الآليات اللازمة لتحريك الإقتصاد ومنه تتطور التنمية إلا أن تلك الحضارات تختلف في جوهر وجودها من شعب لأخر و من مرحلة تاريخية لأخرى وذلك تبعا لوضعية تنميتها قوة أو ضعفا، انحصارا أو انتشارا، فنتجت عن ذلك مراحل تاريخية عرفت بمدى قوة التنمية والمعرفة والاقتصاد فيها، وشيئا فشيئا، ومع تنمية وسائل الاتصال، حيث أصبح العالم قرية متقاربة الأبعاد.

3–1–2–البعد الإجتماعي:

تأتي علاقة التنمية والفكر الحضاري بالبعد الاجتماعي لكون: أن البنيات الاجتماعية نفسها ليست بمعزل عن الأخرى الموازية لها كالبنيات المادية والذهنية والخلفيات التي من أجلها يؤطر ذهن إنسانها. هذا عندما ننظر في علاقة التربية بالتنمية الاجتماعية، وعندما نفهم أن وظيفة التربية ومهمتها هي إعداد الفرد ليساهم في تطور المجتمع،وذلك تبعا لما يراه ذلك المجتمع ضروريا، فإذا كان بحاجة إلى موارد بشرية علمية عملت التربية على إعداد علماء مؤهلين لهذا المطلوب، ونفس الشيء ينسحب على موارد بشرية أخرى:صناعية–زراعية–دينية.

وبناءا على هذا يتطور المجتمع ومعه تتطور التربية وذلك فإن الهدف الأسمى هو **التنمية الإجتماعية الحضارية**. وتجدر الإشارة بإلحاح إلى أن التربية التي لا ترقى إلى درجة إفادة المجتمع هي تربية فاشلة لأنها لا تساهم ولا تؤدي إلى التطور والتنمية، ومثل هذا وذاك يستحيل معهما أن يتطور المجتمع وبالتالي تموت التنمية في هدر للوقت والمجهود مع أن العالم اليوم في حركة دؤوب نحو أفضل النماذج التنموية، ولذلك فهوفي صراع ظاهر وخفي أحيانا، إنه في جوهره صراع حول المواقع الإستراتيجية في كل مجال.

3–1–3–البعد الإستراتيجي:

من أخطر المقاربات التي يحكمها الفكر التنموي الحضاري هي المقاربة الإستراتيجية وخصوصا في بعديها السياسي و العسكري.

تأخذ المقاربة الإستراتيجية مكانها في علاقة الفكر بالتنمية من كون أن الصراع الذي يدور في الكون حاليا هو صراع تنموي، وهو صراع يضطر فيه المجتمع صاحب الأهداف التوسعية إلى قوة سياسية وعسكرية من أجل تحقيق تلك الأهداف"نموذج دول الشمال"، ومجتمعات أخرى المعرضة للغزو الشامل هي أيضا تضطر إلى قوة سياسية وعسكرية من أجل الدفاع.

فالعالم عالمان: عالم مهاجم وعالم مدافع ومقياس النجاح هو التنمية فإن كانت قوية وضخمة وجبارة فهي المهيمنة ومسيطرة.

وإن كانت ضعيفة مستكانة فهي خاضعة، تابعة، ويكون المجتمع فيها مجتمع تجارب: علمية–عسكرية– طبية–تربوية....الخ، وبالتالي يكون وجود هذا المجتمع سببا من أسباب تطور التنمية في المجتمعات القوية ولعل هذا ما يفسر إهتمام دول الشمال ببعض دول الجنوب بالهبات والمساعدات.

3–1–4–البحث العلمي:

وفي بعد آخر لعلاقة الفكر بالتنمية يظهر مدى الشرخ الذي يتواجد بين الفكر الحضاري والتنمية في بلدان الجنوب ، ألا وهو بعد البحث العلمي.من المعلوم أن هذا الأخير يعتبر أحد الأركان الجبارة في بناء التطور البشري، وإذا نظرنا إلى المجتمعات المتطورة تنمويا، نلاحظ بكل بساطة أنها اعتمدت أسلوب البحث العلمي في اختراق نسيج التخلف، ذلك الإختراق الذي تعجز عنه دول الجنوب لأسباب تربوية اجتماعية اقتصادية سياسية .

إن أي وطن مآله الفشل إن لم يسجل التاريخ أي مجتمع تقدم بلغة الآخر، فكل المجتمعات المتطورة اعتمدت لغة الوطن في التربية والبحث العلمي، الصين ماليزيا أندونيسيا تركيا إسرائيل اليابان إيران روسيا،..وغيرها تلك هي علاقة الفكر الحضاري بالتنمية البشرية، فهي إما علاقة عمل وإنتاج وتطور سليم، وهي العلاقة الصحيحة والصالحة لتطور الكون نحو الأفضل، وإما علاقة قوة وإخضاع وبالتالي تؤدي إلى إسقاط الكون في صراع لا متناه نتيجة غياب وفقدان السعادة عند المجتمع الكوني..

3–2–مقومات وحدود التعايش الحضاري:

يمكن إيجاز أهم الخطوط العريضة التي تقود لخلق مداخل تساهم في كيفية حدوث التعايش السلمي في الآتي:

1–محاولة بناء دولة المؤسسات وتفكيك الأجهزة القائمة لأنها امتداد للصراعات وقد تكون سببا في تقسيم السودان إلى دويلات[28].

2–احترام الخصوصيات الثقافية المتنوعة وإعطاءها فرصا متكافئة للتعبير عن ذاتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإعلاميا.

3–خلق تنمية تعليمية وصحية وخدمية ..الخ في المناطق الأكثر تهميشا والتعجيل برفع الكفاءة الإقتصادية لساكنيها.

4-البعد عن النظرة الثقافية المتعالية واستهجان الثقافات الأخرى ومحاولة مسخها.

5-التأكيد على أهمية دور التنشئة الإجتماعية المنزلية والمدرسية وغيرها في عكس التنوع الثقافي وقبول الأخر[29].

6-تضمين التنوع الثقافي كماده تدرس في المناهج التربوية على أن تضع على يد متخصصين في هذا المجال مع أهمية ترسيخ مفهوم ومعاني التبادل الثقافي.

7-أن يحكم أبناء الثقافات المختلفة مناطقهم لأنهم أدرى في التعامل مع خصوصياتها، وهم الأكثر إقناعا لأهلهم للإبتعاد عن المظاهر الثقافية السالبة وتطوير الإيجابية.كما أن أهمية الإعتراف بالتنوع الثقافي وتمثيله داخل المؤسسات السياسية والنقابية والتنفيذية والإدارية..الخ.

8-تضمين التنوع الثقافي فعلا في الدستور الدائم، وفى المناهج التعليمية في كافة المراحل الدراسية.

4-المنطلقات الروحية لحوار الحضارات وتعايش الهويات الثقافية:

4-1- التعايش الحضاري-رؤية إسلامية:

في أجواء الإختلاف يكون التعايش على أساس التعددية،هوالحل الكفيل بتجنب مشاكل الصراع والتضارب في الرؤى والأفكار والمعتقدات بشتى ألوانها .ولايعني التعايش القبول بنسق واحد من التفكير والسلوك،وصهر الجميع في بوتقته،كما لا يعني التنازل عن الحق أوتوزيعه على المتعايشين بنسبة متساوية،وفقا لمفهوم التعددية في الغرب،بل يعني أن يحتفظ كل طرف بوضعه لخاص، ويمارس نشاطه لديني أو المذهبي الفكري،في إطارا لحقوق والحريات العامة التي يكفلها الإسلام بمضامينها المتوازنة والمرشدة، فيسبب إخلالا بأمن المجتمع مجتمع مهما بلغت قوة هذا الطرف عدة وعددا،والصورة المثلى للتعايش هي صورة دولة المدينة،اليهودي والنصراني يعيشان فيها بأمان إلى جانب المسلمين في كنف الدولة الإسلاميّة،وكان الحبشيون الروميون الفارسيون يتمتعون فيها بكل حقوق المواطنة. جانب الأنصار وتعايش الأوس وتستندا لرؤية الإسلاميّة في مجال التعايش معا لآخرين إلى أساسيين رئيسين[30]، هما :

1- المصلحة الإسلاميّة العليا على ضوء الواقع القائم.

2- الصلات والرحمة الإنسانية والعلاقات الأخلاقية.

أما العناصر الرئيسية التي تحدد نوعية العلاقة بين المسلمين وغيرهم كآلية للتعايش، فأهمها:

1-**الأمة المثال**:يصف القرآن الكريم الأمة الإسلاميّة بالوسطية، ويريد بها المثال الأسمى والأمة الشاهدة خير أمة أخرت للناس وهذا العنصر يدفع الأمة باتجاه السمو والتكامل في كلا لمجالات. والإستفادة الأكمل من تجارب الآخرين ويعني ذلك الإنفتاح على جميع مجالات الحياة، وحمل رسالة إنسانية حضارية كبرى .

2-**المبدئية** :وتقضي أمرين للتعايش :

الأول:بين المؤمنين، وهو تعايش أخوي، ويعني وحدة الأفراد في مجمل الشؤون.

والنوع الثاني مع الآخرين، ويحدد طبيعتهم متمسكين بالمبدأ الإسلامي، الذي يحدد مضمون التعايش معهم، كأن يكون وديا حسنا أو يشوبه القلق .

3-العدالة:يشكل العدل أهم أصولا لتصور الإسلامي للواقع، فالعدل أهم أصولا لتصور الإسلام للواقع يعبر بدقة عن أهمية العدل في معادلات الواقع.

4-الوفاء بالعهد:ويقصد بها الوفاء بكل العهود والإتفاقات بين المسلمين ومن هذه العقود ما صرح بها الإسلام وحدد لها قوانينها العامة،ومنها ما يرى ولي الأمر ضرورة لتحقيق مصلحة إسلامية عليا ومثال على ذلك:

الأولى :عقد الهدنة وعقد الأمان،ومثال الثانية؛العقود الإقتصادية والعسكرية وغيرها .

5-التعامل بالمثل: يعبر عن مبدأ جزاء الإحسان بالإحسان.

هذا وقد نتج عن نموذج حوار الحضارات[31]، الذي إتبعه الإسلام،تواصلا تراكما حضاريا فاض خيراً علي البشرية جمعا. بينما تمخض نموذج صراع الحضارات،والذي أخذ به الغرب،عن انقطاع ومركزية حضارية وعقدة عظمة غربية أدخلت العالم كله في مستنقع خطير من الصراعات العرقية والإقتصادية والسياسية والدينية يشهد العالم حالياً أسوأ تطوراتها.

فالإسلام في نظر هنتنجتون ليس مجرد دين بل أسلوب حياة. وما الصحوة الإسلامية، كما يقول، **إلا** جهد يبذله المسلمون لتحقيق هذا الهدف. وهى عنده، أي الصحوة الإسلامية، حركة فكرية ثقافية إجتماعية وسياسية عريضة تنتشر الآن في معظم أنحاء العالم الإسلام، وهو يرى أنها جزء من "**الصحوة الدينية العالمية**"[32]، والتي هي نتاج للتحديث،وهي تسعى للإمساك به والإسهام فيه،مع رفضها في نفس الوقت للثقافة الغربية. ومثل هذه النتائج تسقط،في نظر هنتنجتون، قيام نظام عالمي متعدد الحضارات ومتعايش سلمي.

4-2-بناء المجتمع الإنساني الشامل:

لقد كان سعيد النورسي متشبعا بفكرة بناء المجتمع الإنساني القائم على تعارف الشعوب وتعايشها رغم اختلاف ألسنتها وألوانها وتعدد ثقافاتها إنطلاقا من مبدأ العالمية الذي نادى به القرآن الكريم

والمتمثل في قوله تعالى:**{و كذلك جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا}**[33]وغيرها من الآيات التي تنبثق من مفهوم المجتمع الإنساني الشامل وهي مصطلحات تعبر عن المجتمع الإنساني الشامل ولا تخص فئة أو عنصرا اجتماعيا دون غيره، فمبدأ العالمية الذي نادى به القران هو سلوك حضاري متفتح يدعو إلى حوار الثقافات وتكامل الحضارات لذلك وظف الخطاب القرآني في الحض على إقامة علاقات ودية بين المجتمعات الإنسانية وسعى إلى إستثمار المخزون الإيماني لتحسيس العالم بضرورة التكامل ونبذ التخاصم[34].

إن الخلفية الروحية هي المحرك الرئيسي لتأسيس الحضارات فسعادة البشرية لا تتأتى من ثرواتها أو ما تملك من خيرات على وجه الأرض، بل تأتي من روحها ووجدانها لأن أزمة العالم هي أزمة روحية[35] في المقام الأول ولا يمكن أن يخرج هذا العالم من أزمته دون مراعاة الجوانب الروحية وإلا فإن مصير البشرية يبقى مجهول العواقب، وبناء على ذلك ذلك فان للإيمان دور جوهري في إشاعة التفاهم بين شعوب العالم لما يمتلكه من سلطة روحية قوية تؤدي إلى تشكيل نظام بديع يتكسر فيه الحقد والكراهية بين شعوب العالم، وبدون الإرتكاز على قاعدة الإيمان التي هي أهم القواعد[36]، تتناسل ألام وأحزان البشرية وتسودها التفرقة ويعتريها القلق في حاضرها ومستقبلها وبالتالي تنعدم فيها مؤشرات الحوار الحضاري بين الشعوب .

فأهم مشروع عملي يجدر بالإنسان القيام به هو إنقاذ الإنسان لإيمانه والسعي لإمداده إيمان الآخرين بالقوة. فالإيمان بالله يجسد المرتكز الأساسي في علاقات الحضارات الإنسانية فكلما كان الإيمان متجذرا في تلك الحضارات كلما تظافرت المعطيات لتحقيق مشروع حوار الحضارات والإيمان هو الخيط الموجه لتعايش الشعوب والتفاهم والسلام بين الأمم والدول وبدون إيمان تنطفئ شعلة الحوار ليتحول إلى صدام حواري.

خـاتمـــة:

إن التعايش الثقافي هدف حضاري تتوق إليه كل شعوب العالم فقد باتت الهواجس الدولية تتمحور حول كيفية الحفاظ عليه في ظل كل التحديات العالمية التي تفرض نزاعات متنوعة وتجعل من إمكانية إرساء أسس السلام الدائم مهمة دقيقة وصعبة في الكثير من الدول، أمام هذا الواقع تبرز التنمية البشرية بأبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية وحتى البيئية تشكل صمّام الأمان للسلام ،إلى أن أضحى غيابها يزيد من حدة التوتر لذلك فهي تتكامل وتتفاعل مع مفهوم بناء السلام الذي يتصدى بدوره لأعمق أسباب النزاعات ويعمل على تحديد ودعم الهياكل التي تساعد على تقوية وتعزيز السلام لتجنب الإنزلاق في النزاع مجددا .

ولما كانت التنمية والتعايش الثقافي أن يترسخا بشكل جدي فينبغي أن ينبعا من واقع المجتمع ذاته، وحتى لا تكون البرامج الإنمائية ومشروع بناء السلام مستوردين فإننا نحتاج لخطة وطنية شاملة تعالج كل مصادر عدم الإستقرار عبر التوجه نحو تنمية القدرات البشرية والمساهمة في عملية إعادة التأهيل ومعالجة المشاكل الأكثر إلحاحا وطرح رؤيتهم لمجتمع أفضل يحفظ للإنسان كرامته الوطنية وقيمه الإنسانية فطموحنا الشرعي في التنمية البشرية إن لم ندعمه بفلسفة عمل صارمة، تستغرق عملية النهوض قرونا نكون قد أضعنا فيها فرصا عديدة في نهج درب مغاير لمعايير مادية أصبحت تهدد سلامة الجنس البشري، من هنا فإننا نرصد أهم التوصيات[37] الناتجة عن هذا البحث:

1- تشكل التنمية البشرية صمّام الأمان لإرساء قواعد التعايش الثقافي.
2- نشر الوعي حول أهمية مفهوم بناء التعايش الثقافي ومعاييره الأساسية من خلال إدخاله إلى المناهج التربوية، وفتح مراكز متخصصة ومعاهد خاصة على تدريب المهارات.
3- تعزيز الوعي المدني ونشر المعرفة حول حقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.
4- تعزيز ثقافة حوار الحضارات وذلك باستخدام لغة العصر وآلياته وتفعيل دور المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية واستخدام الوسائل التقنية المتطورة والإستفادة منها لنشر ثقافة التعايش وبيان موقف الإسلام من التعايش السلمي بين الحضارات.
5- احترام الإختلاف والتنوع الثقافي بتفعيل الأسس والقيم الإنسانية المشتركة بين الحضارات والانطلاق منها لتكون مرجعية للأجيال المستقبلية القادمة .
6- إقامة منتديات عالمية متنوعة تتوزع على أكثر من منطقة وإقليم تقوم على مبادرات من مؤسسات ومنظمات ذات اهتمام مشترك من جامعات ومحافل ثقافية وأكاديمية تكرس جهودها لإشاعة قيم الحوار والتعايش السلمي وتمهد السبل لتحقيق تقارب وتفاهم أكبر وتعزز الروابط الإنسانية بين الأمم والشعوب .
7- إنشاء برنامج عالمي للتعايش الثقافي يؤكد على أهمية الحوار بين الأمم لإرساء مبادئ التنمية البشرية.
8- يعتبر العامل الروحي المحرك الرئيسي للتعايش الثقافي لأن البناء السليم يعكس الإستمرارية والبقاء مادام الإيمان يشكل أهم مكونات شخصية الإنسان الذي يبني مجتمعه.

الهوامش

1-محمد شكري زاويتي ،التعايش بين الأديان،كيف ولماذا؟، بتاريخ 28-12-2011 نقلا :عن موقع معا لبناء السلام .http:www.tfpb.org
2 - سورة النساء، الآية :.141
3-عبد السلام يلاجي ،التطرف و مظاهره ،أكاديمية المملكة المغربية 1424-2004م.
4-عبد السلام بلاجي،الإسلام ثقافة التعايش و تعايش الثقافات،أكاديمية المملكة المغربية- الرباط-ص:2
5-كومار سبكنة ،ماهو التعايش ،تر :ذاكر آل حبيل :مجلة الكلمة ،العدد 68- 2010م،ص:.12
6-عبد الله عبد المنعم ،التعددية و التعايش الثقافي في ضوء الشريعة الإسلامية ،جامعة الخليل و القدس المفتوحة –فلسطين-2012، ص: .158
7-هنية مفتاح محمد القماطي،أزمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،كلية الآداب جامعة قاريونس،ص03
8-محمد محفوظ ،الفكر الإسلامي المعاصر و رهانات المستقبل ،المركز الثقافي العربي ،1999 ،ص:.20
9-محمد أمين العالم ،صراع حضارات أم تعدد ثقافات ،مجلة المستقبل العربي ،تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (238-199)،ص:.97
10-محمد محفوظ ،الفكر الإسلامي المعاصر و رهانات المستقبل ،مرجع سابق،ص:.20
11-ثناء فؤاد ،إشكاليات التفاعل و الحوار الحضاري بين العرب و الحضارة الغربية،مجلة المستقبل العربي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167- 1993، ص:.477
12-محمد عابد الجابري ،العولمة و الهوية الثقافية ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد (228-229) ،1998 ص:17.
13-عن تقرير الإنسانية نقلا عن .www.undp.org
14-مالك بن نبي ،شروط النهضة،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الفكر أفاق معرفية متعددة ،ص:.7
15-الجمعية العامة للأمم المتحدة ،إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية ، الدورة الخامسة والخمسون ، البند 20 –ب-من جدول الأعمال،نيويورك 13سبتمبر 2000، انظر الموقع www.pnud.org تاريخ الاطلاع 03-مارس 2012، ص:-2-.
16-فليب كرم ،التنمية البشرية في البلدان العربية ،سلسلة بحوث و مناقشات حول حلقات العدد دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ،صندوق النقد العربي، الجمهورية السورية، ص:.170
17- فؤاد البنا،الحضارة الإسلامية و التكامل في بنية التفكير العلمي ،مجلة حراء ، العدد 26 ، السنة السابعة (سبتمبر-أكتوبر):2011،ص:.6
18-جولييت .ج.،حزوري ،التنمية و بناء السلام في لبنان، تعريب دليلة سعادة، أكاديمية بناء السلام، بيروت –لبنان- 2011، ص:.17
19-قرم جورج ،الإعمار و المصلحة العامة –في اقتصاد ما-بعد الحرب وسياسته-، دار الجديد لبنان، ط:-1- 1996،ص:.20
20-نسناس روجيه، نهوض لبنان،-نحو رؤية إقتصادية اجتماعية، دار النهضة للنشر – بيروت-ط:1، ص: .18
21-أمل اليازجي ،دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 27،العدد: 3 ، 2011 ، ص:.287
22-منصور ألبير ،الإنقلاب على الطائف ،دار الجديد ،-بيروت-لبنان- ط:1،1993،ص:.18
23-ميغان باستيك ، الذمج الجنساني في إصلاح القطاع الأمني بعد انتهاء الصراع – التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت – لبنان،ط:1،السنة:2008 ص:.19
24-يوسف هريمة ،التنوع الثقافي و التنمية المنشودة،نقلا عن الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ،"من أجل مجتمع مدني يضمن الحرية و العدالة الاجتماعية للجميع"،ص:.2
25-العيسوي إبراهيم ،"التنمية في عالم متغير"-دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها-،دار الشروق للنشر –بيروت –لبنان-،ط:1 2000 ،ص:.20
26-محمد السعيد، التنظيم الدولي ،الدار الجامعية للنشر-القاهرة-ط:1 ،1990،ص:.32
27-محمد القدور، الثقافة والتنمية البشرية ،نقلا عن موقع –حلم الباحث-عالم لكل باحث عربي ، الأربعاء 20يوليو 2011، ص:.5
28-لورنس وهنتجون ،الثقافات وقيم التقدم، تحرير، هاريزون، تر: شوقي جلال، ط:1 المجلس الأعلى للثقافة –القاهرة-2005، ص:.11
29-أمين سمير ،الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين و الواحد و العشرين ،دار النشر الفارابي-لبنان –بيروت-ط:1،سنة :2002-ص:.20
30-ندوة التحولات المجتمعية و جدلية الثقافة و القيم 22-25-2007 –الدوحة منقول عن موقع الأستاذ الدكتور حسين الصديق –.http ://asseddik.com
31- صلاح الدين أبو الحسن ،**التجربة التركية** –عوامل النهوض-المركز العربي للدراسات والأبحاث بيروت –ص:.8
32-قنوص صبحي محمد ،أزمة التنمية ،-دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث،1990،ص:.7
33-محمد علي التسخيري ،قيم الحوار والتعايش في الرؤية الإسلامية أنظر الموقع :www.aldhiaa.com.
34-ورقة تمكين الشباب في مفاهيم التنمية،مؤتمر التحديات وتوقعات التنمية البشرية بجامعة العراق ،2003
-35-نحو ثقافة السلام –لجنة حقوق الإنسان –الدورة السادسة و الخمسون نقلا عن www.un.org
36-سورة الحجرات ،أية :.13
37-بديع الزمان النورسي، المكتوبات، تر:إحسان قاسم الصالحي،دار سوزلر للنشر، ط:2،القاهرة :1413 هـ/1992م. ص:413-.414
38-إبراهيم القادري بوتشيش ،دور رسائل النور في بناء الحضارات ونشر المحبة ،جامعة مولاي إسماعيل مكناس، ص:.18
39-بديع الزمان النورسي ،الملاحق في فقه الدعوة، تر: إحسان قاسم الصالحي ، دار سوزلر للنشر .القاهرة ،1995 ،ملحق قسطوني ،ص: .143
40-من إعداد الباحثين.